A

WIPO/IP/JU/RYD/04/7b
الأصل : بالإنكليزية
التاريخ : -/١٠/٢٠٠٤

المملكة العربية السعودية

المنظمة العالمية للملكية الفكرية

حلقة عمل الويبو الوطنية للقضاة

تنظمها
المنظمة العالمية للملكية الفكرية (الويبو)

بالتعاون مع
حكومة المملكة العربية السعودية

الرياض، من ١٣ إلى ١٥ ديسمبر/كانون الأول ٢٠٠٤

التزوير والقرصنة: جرائم اقتصادية

السيد هنري أولسون
قاضي في محكمة الاستئناف
ومستشار الحكومة الخاص
وزارة العدل
استوكهولم

حقوق الملكية الفكرية هي من حقوق القانون المدني

تعدّ الحقوق الملكية الصناعية وحق المؤلف من حقوق القانون المدني. ومعنى ذلك أن القانون ينص على منح بعض الحقوق المحدودة في الزمن إلى فئات معيّنة من الأشخاص المستفيدين للتصريح باستغلال موضوعات الحماية أو حظر ذلك الاستغلال على اختلاف أشكاله.

وتوقع عقوبات مختلفة إذاً على كلّ من اعتدى على الحقوق الممنوحة بناء على ذلك القانون. وقد تكون تلك العقوبات مدنية، مثل دفع التعويضات أو الحجز على المواد المخالفة أو إتلافها. وقد تكون عقوبات جنائية وهي عموما الغرامة أو الحبس.

ومن الحقوق المهمة التي تنصّ عليها قوانين حق المؤلف هناك حق الاستنساخ الذي يعنى الحق في إعداد نسخ عن مصنف محمي أو عن موضوع آخر من موضوعات الحماية بأية طريقة وبأي شكل كان. وأما البراءة فهي تمنح لمالك الحق حقّا احتكاريا في استغلال الاختراع، وأما العلامة التجارية فهي تمنح مالكها حقّا استئثاريا في الانتفاع بالعلامة التجارية المحمية كإشارة لتمييز سلعه أو خدماته عن سلع غيره من التجار وعن خدماتهم.

حقوق الملكية الفكرية لها قيمة اقتصادية عالية

كلّ تلك الحقوق لها قيمة اقتصادية قد تصل أحيانا إلى درجات عالية. فالموسيقى المعروفة والأفلام المشهورة يكون شكلها جذّابا في أشرطة الفيديو أو الأقراص الرقمية. ويصحّ ذلك أيضا على البرامج الحاسوبية والكتب مثلا.

انتشار التزوير والقرصنة

لا بدّ من التأكيد على أن هذه الظاهرة مهمة جدا وتؤخذ على محمل الجدّ في أوروبا. إنها ظاهرة تتجاوز بكثير الخسائر التي يتكبدها أصحاب الحقوق أو الشركات فرادى. فقد قيل الكثير عن قرصنة الأقراص المدمجة ("CD") وأقراص الفيديو الرقمية ("DVD")، بيد أن مشكلة القرصنة استفحلت وصارت تشمل أيضا صناعات أخرى مثل قطع غيار الطائرات والأغذية والمبيدات والأدوية، وغيرها كثير.

وتتجلّى خطورة ظاهرة التزوير والقرصنة اليوم في تصريح الأمين العام للمنظمة الدولية للشرطة الجنائية (إنتربول) نشرته صحيفة الفينانشل تايمز في عدد ١٣ أكتوبر/تشرين الأول ٢٠٠٤ قال فيه: ***"هذه ظاهرة تخصّ مبالغ مالية طائلة تقدّر بمليارات الدولارات وتهدّد سلامة الناس وأمن الحكومات ولها صلة بالجريمة المنظمة وتهريب المخدرات والإرهاب".***

وكما سبق ذكره آنفا، هناك أدلة كثيرة في أوروبا تثبت ذلك. وهناك بعض الأمثلة التي تساق في هذا الصدد حول أنشطة التزوير والقرصنة التي كانت لها عواقب وخيمة.

ما هي عواقب التزوير والقرصنة؟

بعض العواقب المباشرة المترتبة على التزوير والقرصنة معروف نسبيا لدى الجميع.

حرمان أصحاب الحقوق من الإتاوات

من أهمّ عواقب التزوير والقرصنة في مجال حق المؤلف حرمان المؤلفين من الحصول على مكافأة مالية على مصنفات إذ أن القراصنة لا يدفعون بطبيعة الحال أية إتاوات.

عرقلة تطوّر الأسواق المحلية

تؤدي ظاهرة التزوير والقرصنة، بالإضافة إلى ما سبق، إلى عرقلة تطوّر الأنشطة الإبداعية المحلية. فمنطقة الكاريبي مثلا تزخر بثقافة موسيقية غنية، ولكن تبيّن للفنانين أنهم لا يستطيعون طرح تسجيلاتهم في الأسواق لأنها تتعرّض مباشرة للنسخ والقرصنة فلا يحققون بعد ذلك أية أرباح. وفي أفريقيا أيضا يشتكي الفنانون من عدم قدرتهم على التنافس على الأسواق المغرقة بالمنتجات التي تستورد بطريقة غير مشروعة وتباع بأسعار بخسة.

تراجع الضرائب التي تحصلها الحكومة

من يعمل في أنشطة غير قانونية مثل التزوير والقرصنة لا يدفع أية ضرائب مما يعني خسارة ضخمة بالنسبة إلى السلطات العامة.

الجريمة المنظَّمة

هناك أيضا علاقة هذه الظاهرة، أي التزوير والقرصنة، بالجريمة المنظَّمة. والسبب وراء دخول الجريمة المنظَّمة إلى هذه الأنشطة بسيط جدا. فالأرباح تكون عموما أعلى بكثير من تلك المحققة مثلا من تهريب المخدرات في حين أن المخاطر أدنى. فإما ألا تؤخذ أية إجراءات ضدّها أو أن توقع عليها عقوبات لا تعدو أن تكون رمزية بما يسمح من استيعابها ضمن تكاليف تلك الأنشطة غير القانونية.

التزوير والقرصنة أنشطة خطيرة

طرأت عبر السنين عدة حوادث من جراء استعمال منتجات مزوّرة أو مقرصنة مما تسبّب في حوادث كبرى. وليست الحوادث التالية إلا مثالا على خطورة الظاهرة:

- استُعملت مسامير مزوّرة عوضا عن المسامير أصلية لتصليح مؤخرة طائرة نرويجية. فانكسرت مؤخرة الطائرة ولقي عدد كبير من الأشخاص حتفهم في الحادثة. وتسلَّم أحيانا قطع الغيار المزوّرة مصحوبة بشهادات مزوّرة للادعاء بأنها قطع أصلية.
- واستعملت قطع غيار طائرة مروحية مما أدى إلى حادث خطير أودى بحياة بعض الركاب.
- وتباع قطع غيارٍ مزوّرة لاستعمالها في مكابح السيارات. وكان بعض تلك القطع مصنوعا من الخشب مما يشكّل خطرا كبيرا بالنسبة إلى السائق.
- وبيعت مبيدات مزورة في بعض البلدان الأفريقية وهي عديمة الأثر. وأدى ذلك بطبيعة الحال إلى إتلاف محاصيل كبيرة من البنّ.
- وتباع عدة أدوية مزوّرة على الإنترنت بصورة خاصة، فبعضها عديم الأثر لحسن الحظّ أما البعض الآخر ففيه خطر على صحة الناس.
- ويقال إن برامج حاسوبية مقرصنة قد استعملت في بعض المراكب الفضائية وأيضا في بعض المعدات العسكرية.

هذه الأمثلة غيض من فيض. وهي تبيّن أن أنشطة التزوير والقرصنة أصبحت ظاهرة تؤثر في أصحاب الحقوق ومصالحهم بل وتهدّد سلامة الناس وأمن الحكومات كما أشار إلى ذلك مدير الإنتربول.

وهي أمثلة عن أنشطة التزوير والقرصنة فقط. وأمام المبالغ المالية الضخمة التي تشملها تلك الأنشطة، يزداد مكر مرتكبيها في هذا المجال. ففي الشرق الأدنى مثلا، يستعمل مهرّبو الأقراص المدمجة المقرصنة علبا محكمة الإقفال ولا يدخلها الماء فتعلّق إلى المركب الذي يسحبها تحت الماء فلا تظهر

على السطح أبدا. وفي تلك المناطق أيضا، تعرف عصابات المافيا هناك بمزاولة أعمال التزوير والقرصنة على نطاق واسع.

ومع دخول عصابات الجريمة المنظَّمة في هذه الأنشطة غير القانونية وارتفاع المبالغ المالية التي يمكن تحقيقها، تزداد المواجهات العنيفة فيما بين العصابات وجرائم القتل، كما هو الحال مثلا في بلدان الاتحاد السوفياتي السابق.

وهكذا، فإن ظاهرة التزوير والقرصنة تزداد خطورة مع تزايد ارتباطها بالأعمال الإجرامية الأخرى ومع الجريمة المنظَّمة. وهذه أمور ينبغي للسلطات القضائية أن تأخذها في الاعتبار عند البتّ في قضايا التزوير والقرصنة.

[نهاية الوثيقة]